



الطبيعة القانونية للاتفاقيات الدولية الإنسانية

جامعة ساوة

كلية القانون

قسم القانون

الرابعة:المرحلة

الطبيعة القانونية للاتفاقيات الدولية الإنسانية

اتفاقية لاهاي لعام ١٨٩٩ كانت وليدة العصر الذهبي للتعاون الدولي التقليدي وسيادة النظرية الإرادية الوضعية، التي تمثل قواعد القانون الدولي كعلاقات تعاقدية تبادلية بين الدول فحسب.

بالرغم من هدفها الإنساني، صبت اتفاقية لاهاي في قوالب القانون الدولي التقليدي كقواعد تبادلية بين الدول فقط. لكن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ كشفت عن نية تشريعية تتجاوز الإطار التعاقدي لضمان تطبيق أحكامها في جميع الأحوال.

رفض الطابع التبادلي وعدم جواز الانتقام

رفض المعاملة بالمثل

نصت المادة (٢/٣) المشتركة على رفض الطابع التبادلي وتحريم اتخاذ أية إجراءات انتقامية ضد الأشخاص والأموال المحمية.

الالتزام المستمر

حتى إذا لم تكن إحدى الدول المشتبكة طرفاً متعاقداً، فإن الدول المتعاقدة تبقى ملتزمة بأحكام الاتفاقية في علاقتها المتبادلة.

حظر الاقتصاص

تحظر المادة (٤٦) من اتفاقية جنيف الأولى لعام ١٩٤٩ تدابير الاقتصاص ضد الجرحى والمرضى والمباني والمهمات المحمية.

كما أكدت اتفاقية فينا لقانون المعاهدات بموجب نص المادة (٦٠) رفضها للطابع التبادلي وشرط المعاملة بالمثل، مما يعزز الطابع الإنساني المطلق لهذه القواعد.

الصفة الآمرة لقواعد القانون الدولي الإنساني

قواعد القانون الدولي الإنساني لها طابع آمر وليست اختيارية. الحكم الأمر هو قاعدة تقبلها وتسلم بها الأسرة الدولية كمعيار لا يجوز انتهاكه.

تعريف الحكم الأمر

عرفته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات بأنه قاعدة تقبلها الأسرة الدولية كمعيار لا يجوز انتهاكه، ولا يمكن تعديله إلا بقاعدة جديدة لها نفس الصفة.

عدم جواز الانسحاب

رغم وجود نص يسمح بالانسحاب بعد إشعار لمدة عام، لم تنسحب أي دولة منذ الاتفاقية الأولى. المبادئ الأساسية لا يمكن فسخها أو التملص منها.

الطابع المطلق لقواعد الحماية

الطابع المطلق للقواعد وللحقوق والالتزامات والحماية التي تقررها لا يتأتى فقط من إرادة ضمان تطبيق الاتفاقيات في جميع الأحوال، بل كذلك من الضمانات الإضافية التي توردها الاتفاقيات.

إبطال التقيص

تبطل الاتفاقيات أثر أية اتفاقات تنقص من الحماية المقررة، مما يضمن عدم التراجع عن المستوى المحدد.

زيادة الحماية

تسمح الاتفاقيات بعقد اتفاقات لزيادة الحماية، مما يجعلها أكثر إحكاماً وإطلاقاً في تطبيقها.

سريان اتفاقيات جنيف في مواجهة الكافة

أسهمت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ بنقلة نوعية في تطوير طبيعة القانون الدولي، إذ أنها تسري في مواجهة جميع أعضاء المجتمع الدولي.

3

واجب الضمان

على الدول، سواء كانت أطرافاً في نزاع أم لا، اتخاذ تدابير لضمان احترام القواعد من الجميع، خاصة أطراف النزاع.

2

مصلحة قانونية

لكل عضو في المجتمع الدولي مصلحة قانونية وحق في المطالبة باحترام هذه الالتزامات، حتى وإن لم تمسه الانتهاكات مباشرة.

1

التزامات مطلقة

قواعد القانون الدولي الإنساني ذات طابع مطلق، وتفرض التزامات على المجتمع الدولي بأسره، لا التزامات متبادلة بين الدول.

المصادر العرفية: العرف الدولي

ما هو العرف الدولي؟

العرف قانون ملزم، ولكنه غير مكتوب، وهذا ما يميزه عن القانون المكتوب الذي يتمثل في الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية.

هو اعتياد أشخاص القانون الدولي على تصرف معين في صورة عمل أو امتناع عن عمل، وثبوت الاعتقاد بإلزامية هذا التصرف.

أركان العرف الدولي

- الركن المادي: اعتياد أشخاص القانون الدولي على تصرف معين في صورة عمل أو امتناع عن عمل
- الركن المعنوي: الاعتقاد بإلزامية هذا التصرف، واعتباره قانوناً واجب التطبيق

كان العرف – حتى وقت قريب – يمثل المصدر الأساسي لقواعد القانون الدولي، فمعظم قواعد القانون الدولي التقليدي قواعد عرفية في البداية.

العوامل التي ساعدت على نشوء العرف الدولي

هنالك الكثير من العوامل التي ساهمت في نشوء هذا العرف، منها قواعد داخلية ودولية مثل الحروب السابقة، مواقف الدول المتحاربة، تعليمات الجيوش، قرارات التحكيم والقضاء الدولي، وقرارات المنظمات الدولية.

تعد التعليمات التي أوردها قانون ليبير الحلقة الأساسية في نشأة العرف الدولي، إذ ساعدت على تطور العرف الدولي في مجال القانون الدولي الإنساني. 

مبدأ الفروسية ودوره في تكوين القواعد العرفية



المعاملة بالمثل

كانت قواعد الفروسية تركز على مبدأ المعاملة بالمثل، بحيث إذا تخلى عنها أحد الأطراف، جاز للطرف الآخر أن يتخلى عنها.



حماية الضعفاء

يؤكد هذا المبدأ على نبل المقاتل، ويمنعه من إيذاء الجرحى والأسرى أو مهاجمة ممتلكات المدنيين غير المشاركين في القتال.



نبل المقاتل

لعب مبدأ الفروسية، الذي ظهر في العصور الوسطى، دوراً مهماً في تكوين العديد من القواعد العرفية.

قانون ليبر والقوانين الوطنية

ساهمت القوانين الوطنية والتعليمات العسكرية في تطوير العديد من القواعد العرفية، أبرزها قانون ليبر. أصبحت جزءاً من التشريع الوطني الأمريكي، لكنها تعكس القواعد العرفية الدولية السائدة في إدارة الأعمال العدائية.

01

التفرقة بين المدنيين والدولة

02

عدم إلحاق الأذى بالمدنيين

03

الإخطار قبل التدمير

04

حماية الفئات الخاصة

05

تحریم السموم

06

تنظيم الاحتلال

صاغت تعليمات ليبر قواعد مهمة في القانون الدولي الإنساني، وساهمت في تطور العرف الدولي، مما منحها أهمية وقيمة دولية كبيرة.

دور هيئات التحكيم والقضاء الدولي

1

١٤٧٩ - محاكمة بيترفون هاجن باخ

حاكمت الإمبراطورية الرومانية بيترفون هاجن باخ على جرائم حرب كالقتل والاغتصاب، في سابقة تاريخية مبكرة.

2

١٨١٥ - مقاضاة نابليون

قررت الدول الأوروبية في فيينا مقاضاة نابليون بعد الحروب النابليونية، مما يشير إلى إمكانية مقاضاة كبار القادة.

3

القرن العشرين - المحاكم العسكرية

شهد عدة محاكم جنائية دولية، منها المحاكم العسكرية الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى، ومحاكم نورمبرغ وطوكيو.

4

محاكم مجلس الأمن

شكل مجلس الأمن محاكم خاصة بشأن يوغسلافيا ورواندا، مما عزز دور القضاء الدولي في تطبيق القانون الإنساني.

محكمة العدل الدولية وتحديد العرف

قضية قناة كورفو ١٩٤٩

في أول حكم لها، أشارت محكمة العدل الدولية بشكل غير مباشر إلى الطبيعة العرفية لمعاهدات القانون الدولي الإنساني.

تضمنت اتفاقية لاهاي الثامنة لعام ١٩٠٧ التزاماً بالإنذار بوجود حقول ألغام.

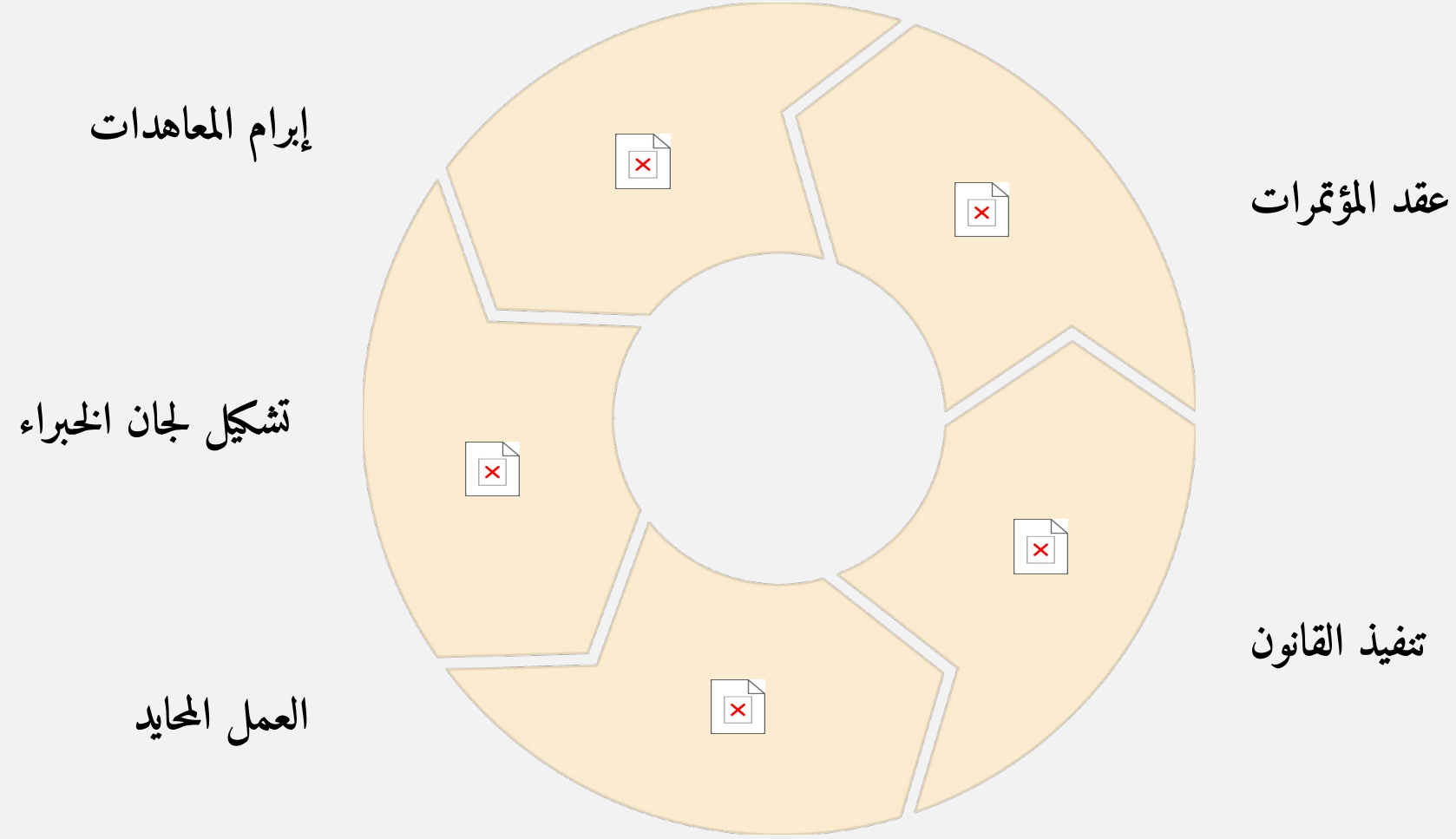
أهمية القضية

رغم أن ألبانيا لم تكن طرفاً في الاتفاقية ولم يكن الوضع حربياً، إلا أن هذه القضية أبرزت دور المحكمة في ترسيخ القواعد العرفية.

لعبت محكمة العدل الدولية دوراً محورياً في تحديد الطابع العرفي لأحكام القانون الدولي الإنساني.

دور المنظمات الدولية في تكوين القواعد العرفية

تلعب المنظمات الدولية دوراً أساسياً في تكوين قواعد القانون الدولي الإنساني. تبرز اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذه الجهود، مساهمةً منذ القرن التاسع عشر في تطوير القانون الإنساني.



جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر



البروتوكولان الإضافيان

١٩٧٧ الحماية وتوسيع نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني
ليشمل النزاعات المسلحة غير الدولية.



اتفاقيات جنيف ١٩٤٩

إبرام اتفاقيات جنيف الأربع التي شكلت نقطة تحول كبرى في
تطوير القانون الدولي الإنساني.



المؤتمر الدولي ١٨٦٤

أسفر عن توقيع أول اتفاقية لحماية المرضى والجرحى، كحجر
زاوية للقانون الدولي الإنساني.

تبرز جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تدوين الأعراف الدولية بالمنازعات المسلحة، مما جعلها المرجع الأساسي في هذا المجال.

القواعد الأساسية المستخلصة من قانون ليبر

1

أهمية التفرقة

التفرقة بين المواطنين المدنيين للدولة العدو وبين الدولة العدو ذاتها، لضمان حماية المدنيين.

2

حماية المدنيين

عدم إلحاق الأذى بالسكان المدنيين في جميع الأحوال والظروف.

3

الإخطار المسبق

الالتزام بإخطار العدو بالأماكن التي سيتم تدميرها حتى يتسنى له إخلاءها من السكان المدنيين.

4

الفئات الخاصة

حماية الأماكن الدينية والنساء والأطفال كفئات تستحق حماية خاصة.

5

تحریم السموم

تحریم استخدام السموم في الحروب لما لها من آثار مدمرة وغير إنسانية.

6

تنظيم الاحتلال

تنظيم سلطات الاحتلال وتحديد واجباتها تجاه السكان المدنيين في الأراضي المحتلة.

الخلاصة: تطور القانون الدولي الإنساني



شهد القانون الدولي الإنساني تطوراً ملحوظاً من اتفاقية لاهاي ١٨٩٩ إلى اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية. انتقل من مجرد قواعد تبادلية بين الدول إلى التزامات مطلقة تسري في مواجهة الكافة، مع رفض المعاملة بالمثل وتأكيد الصفة الآمرة للقواعد.

ساهمت المصادر العرفية، بدءاً من مبدأ الفروسية وقانون ليبر، مروراً بالمحاكم الدولية، وصولاً إلى جهود المنظمات الدولية وخاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في بناء منظومة قانونية شاملة تحمي الإنسانية في أوقات النزاعات المسلحة.

شكراً لكم

